



البنك الإسلامي للتنمية

تقرير عن سير العمل في أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

يُعرض على الدورة الثلاثين لاجتماع الكومسيك
أنقرة، تركيا (7-8 مايو 2014م)

تقرير عن أنشطة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى 20 أبريل 2014م

أولاً: معلومات أساسية

- 1- أسّس "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" ("الصندوق") بوصفه صندوقاً خاصاً تابعاً للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك")، وفقاً لقرار مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية الذي عقد بمكة المكرمة (المملكة العربية السعودية) في ديسمبر 2005م. وكانت الانطلاقة الرسمية لأعمال "الصندوق" في الاجتماع السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، الذي عقد يومي 29 و30 مايو 2007م، بمدينة داكار، السنغال.
- 2- أسس "الصندوق" على هيئة وقف¹ برأسمال أساسي مستهدف قدره 10 مليارات دولار أمريكي. وقد وُجّهت الدعوة لجميع دول "البنك" كي تعلن عن مساهماتها المالية في "الصندوق"، وتقديم الدعم الفني والمعنوي لعملياته؛
- 3- تُكرّس أعمال "الصندوق" للحدّ من الفقر في دوله الأعضاء، وذلك بالنهوض بالنموّ الذي يخدم الفقراء، والاهتمام بالتنمية البشرية (ولا سيما الرفع من مستوى الرعاية الصحية والتعليم)، وتقديم الدعم الماليّ اللازم لتعزيز القدرة الإنتاجية ومصادر الدخل المستدامة للفقراء (ومنها تمويل فرص العمل، وتوفير منافذ تجارية للفقراء في المناطق الريفية خاصة)، وتحسين البنى التحتية الأساسية الريفية وشبه الحضرية. وترتبط هذه الأهداف مباشرة بـ"الأهداف الإنمائية للألفية"؛ كما تتفق مع "رؤية البنك حتى عام 1440هـ (2020م)". ويقدم "الصندوق" تمويلاته بشروط ميسرة للدول الثماني والعشرين الأقل نمواً الأعضاء بالبنك.

ثانياً: حالة تعبئة الموارد

- 4- لا يزال "الصندوق" يعاني من تدني مستوى الموارد المعبأة، مقارنةً برأسماله المستهدف الذي يبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، وذلك بالرغم من مرور سبعة أعوام على بدء أعماله وبالرغم من الانتهاء من تنفيذ خطته الاستراتيجية الخمسية (2008-2012م).

1 يعني مفهوم "الوقف" أن الدخل الذي سيُدْرَه استثمار موارد "الصندوق" هو وحده الذي سيكون متاحاً لتمويل عملياته.

5- تقوم فكرة تأسيس "الصندوق" على مبدأ المساهمة الطوعية من جانب الدول الأعضاء "للتعبير عن التضامن والأخوة الإسلامية". وعليه، فقد كان من المنتظر أن يأتي الجزء الأعظم من المساهمات من جانب مجموعة الدول الأعضاء المصنّفة ضمن فئة الدول المرتفعة الدخل، وبالقدر الكافي، لترجيح المساهمات الضعيفة المتوقعة من جانب الدول الأقل نمواً.

6- في 20 أبريل 2014م، بلغ مجموع المساهمات المعلنة في رأسمال "الصندوق" 2.68 مليار دولار أمريكي، منه 1.68 مليار دولار أمريكي من جانب 44 دولة عضواً، ومليار دولار أمريكي واحد من جانب "البنك".

7- بلغ إجمالي المساهمات المحصّلة حتى الآن 2.17 مليار دولار أمريكي، منها 600 مليون دولار دفعها البنك الإسلامي للتنمية، و1.57 مليار دولار دفعتها الدول الأعضاء. في عام 1434هـ دفعت دول عديدة مساهمات تشمل: الكويت (300 مليون دولار أمريكي)، مصر (5 ملايين دولار أمريكي)، إندونيسيا (2,4 ملايين دولار أمريكي)، قازاخستان (5 ملايين دولار أمريكي)، تونس (5 ملايين دولار أمريكي)، بنغلاديش (مليون دولار أمريكي).

8- بلغ صافي دخل "الصندوق" 26.48 مليون دولار أمريكي سنة 1434هـ (2013م) مقابل 59.84 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة، بالرغم من حجم الاستثمارات الكبير في سنة 1434هـ. ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى الخسائر التي تكبدها الصندوق لعدم تحقيق عائد مجز من استثمارات الصكوك في سنة 1434هـ، التي بلغت 18,62 مليون دولار أمريكي، مقابل الأرباح التي تحققت سنة 1433هـ التي بلغت 14,07 مليون دولار أمريكي.

9- أقر مجلس محافظي الصندوق القرار رقم ص ت إ/م/م/3-432، في اجتماعه الرابع الذي عقد في يونيو 2011م بمدينة جدة، وذلك سعياً منه في حل مشكلة ضعف تعهدات الدول الأعضاء في رأسمال "الصندوق". وقد اعتمد المجلس طريقة في تحديد المستوى المناسب لتبرع كل دولة عضو لـ"الصندوق"، بناء على معيار المتوسط المرجح لثلاثة عوامل هي:

- قيمة إجمالي الناتج المحلي للبلد بالأرقام الحقيقية؛
- قيمة صادرات البلد من السلع والخدمات؛
- قيمة احتياطي النقد الأجنبي للبلد.

10- يتسق هذا القرار مع وجهة النظر المعبر عنها في اجتماعات "الكومسيك" السابقة ومفادها أنّ عدم وجود توجيهات معدة لمساعدة كل دولة عضو على تحديد المساهمة المناسبة يشكل أحد الأسباب الرئيسة في تدني مستوى تلك المساهمات.

11- أضف إلى ذلك أن مجلس محافظي "صندوق التضامن الإسلامي للتنمية"، في اجتماعه الخامس الذي عقد يومي 3 و4 أبريل 2012م بمدينة الخرطوم، اعتمد القرار رقم ص ت إ ت/م م/3-434، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي:

"... اتخاذ كافة التدابير لدعم جهود الصندوق في تعبئة الموارد، ومن ذلك على سبيل المثال، وقف قطعة أرض على الصندوق من أجل تطويرها، لكي تدر دخلاً يعزز موارد الصندوق. وسيعتبر هذا الوقف إضافة إلى ما تقدمه الدولة العضو المعنية من مساهمة مالية في رأسمال الصندوق. وستستخدم نسبة لا تقل عن 50% من الدخل الذي يدره استثمار الوقف لتمويل مشاريع في الدولة العضو، ويستخدم المبلغ المتبقي لتمويل أنشطة أخرى للصندوق".

12- بالطبع، سيتمكن تنفيذ هذا القرار الهام "الصندوق" من تعزيز موارده عندما تستفيد الدول الأعضاء المانحة مباشرة من الدخل الذي سيتحقق من الأملاك التي وقفتها على "الصندوق". وقد التزمت ثلاث دول (هي بنين، والسودان، واليمن) التزاماً قاطعاً بمنح بقع أرضية في مناطق متميزة، حيث يمكن بناء أبراج حديثة وتأجيرها كي تدر دخلاً على "الصندوق". وفي الوقت ذاته، أعربت دول أعضاء أخرى عن استعدادها لمنح "الصندوق" تبرعات مناسبة وفقاً لهذا القرار.

13- كما لفتت القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت يومي 14 و15 أغسطس 2012م بمكة المكرمة، وقمة "منظمة التعاون الإسلامي" الثانية عشرة التي عقدت فيما بين 2 و7 فبراير 2013م بالقاهرة، الانتباه إلى دور "الصندوق" في مكافحة الفقر، وحثاً "البنك الإسلامي للتنمية" على حشد المزيد من الدعم لهذا "الصندوق".

14- يتمثل الهدف الاستراتيجي لـ "الصندوق" خلال الأعوام الثلاثة المقبلة في بذل أقصى الجهود لتحصيل جميع الالتزامات غير المدفوعة، وزيادة التزامات الدول الأعضاء.

15- كما يتلمس "الصندوق" الفرص المناسبة لتأمين موارد إضافية له، وذلك من خلال بعض الآليات، كصناديق الاستئمان، وتخصيص بعض أصول الأوقاف، وتعزيز التمويل المشترك لمشروعات الصندوق، وعطاءات أهل الخير، وكذلك القطاع الخاص، إلخ.

16- اعتمد مجلس إدارة الصندوق إطاراً لتأسيس صناديق الاستثمار لدعم برامج تخفيف الفقر، بمشاركة الجهات المانحة التي تشمل حكومات، وأهل خير، وشركات قطاع خاص، ومؤسسات إنمائية، وآخرين. ويعكف "الصندوق" حالياً على وضع الهيكل التشغيلي لصناديق الاستثمار، فيما يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجهات المانحة المهمة، كما يُجري مباحثات مع بعض الدول الأعضاء للشروع في تأسيس صناديق الاستثمار تهتم بمختلف محاور الحدّ من الفقر.

17- وضع "الصندوق" كذلك سياسة استثمارية شاملة بهدف ضمان مصدر مستدام للدخل يفي بحاجته من الموارد، فيما يحفظ القيمة الحقيقية لاستثماراته ويضاعفها على المدى الطويل.

ثالثاً: عمليات "الصندوق"

18- اعتمد "الصندوق" حتى اليوم 60 مشروعاً (بقيمة 323,52 مليون دولار أمريكي)، سواء بتمويل مباشر من دخله أو بمشاركة في التمويل من "البنك الإسلامي للتنمية" والحكومات المستفيدة وممولين آخرين، بما ذلك منح المساعدة الفنية. فمن بين 60 عملية، مؤل مشروعان للتمويل الأصغر في قيرغيزستان (بقيمة 1,7 مليون دولار أمريكي)، اكتملا عام 2012م، ومشروع للتنمية المجتمعية المتكاملة في إندونيسيا (بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي)، اكتمل عام 2013م. وبذلك، يبلغ عدد العمليات النشطة في محفظة الصندوق 57 مشروعاً، ويبلغ إجمالي التمويلات المعتمدة 314,82 مليون دولار أمريكي.

19- تُقدّر الكلفة الإجمالية لهذه العمليات الـ 57 بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي. وقد ساهم "الصندوق" فيها بنسبة 17% (314.82 مليون دولار أمريكي) من إجمالي المبلغ، في حين حُشد باقي المبلغ، وقدره 1526.75 مليون دولار أمريكي، من "البنك الإسلامي للتنمية" (865,4 مليون دولار أمريكي، أي 48%) وممولين آخرين (655,9 مليون دولار أمريكي، أي 36%).

20- وكانت الدول الأعضاء الأقل نموًا هي المستفيد الأكبر من هذه العمليات (ما يزيد على 80٪ من تمويلات "الصندوق"). وفي الواقع، فقد قَدِّمت 61٪ من هذه الاعتمادات لأفريقيا، و 15٪ لـ"رابطة الدول المستقلة"، و 12٪ لدول آسيا والشرق الأوسط.

21- في الفترة من 1430-1435هـ، بلغ إجمالي المسحوبات للعمليات التي ينفذها حالياً مجمع العمليات عن الصندوق، 63,7 مليون دولار أمريكي (20٪ من إجمالي التمويلات المعتمدة).

رابعاً: برامج "الصندوق" المحورية

22- اهتم "الصندوق" بتنفيذ برنامجين محوريين من أجل الحد من الفقر خلال خطته الاستراتيجية الخمسية الأولى (2008-2012م)، ألا وهما: "برنامج محو الأمية المهنية" و "برنامج دعم التمويل الأصغر". وتقدر الكلفة الإجمالية لكلٍ من هذين البرنامجين بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، موزعة بالتساوي على 5 سنوات، أي 100 مليون دولار أمريكي كل سنة. ويؤدي "الصندوق" دور الحافز؛ فيقدِّم من موارده الذاتية لكل برنامج رأسمالاً مبدئياً قدره 20 مليون دولار أمريكي في السنة، ويعبئ بقية المبالغ من شركاء آخرين (ومنهم البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والبنوك والمؤسسات الإسلامية، والجمعيات الخيرية، وهيئات المجتمع المدني).

23- اعتمد عددٌ من المشاريع حتى الآن في إطار هذين البرنامجين. وبلغ إجمالي هذه الاعتمادات المشتركة بين "الصندوق" و "البنك" 121.49 مليون دولار أمريكي (73.01 مليون دينار إسلامي لـ"برنامج محو الأمية المهنية"، و 58.48 مليون دولار أمريكي لـ"برنامج دعم التمويل الأصغر"). وقد ساهم "الصندوق" في "برنامج محو الأمية المهنية" بمبلغ 37.61 مليون دولار أمريكي وفي "برنامج دعم التمويل الأصغر" بمبلغ 22.28 مليون دولار أمريكي. أما مساهمة "البنك"، فبلغت 35.40 مليون دولار أمريكي في "برنامج محو الأمية المهنية" و 36.20 مليون دولار أمريكي في "برنامج دعم التمويل الأصغر". وقد حُصِّص القسط الأوفر من هذه الاعتمادات للدول الأفريقية.

خامساً: النهوض بالتمويل المشترك مع الشركاء الإنمائيين

24- يسعى "الصندوق" جاهداً في النهوض بالتمويل المشترك، وذلك من أجل زيادة المبلغ الإجماليّ المتاح من التمويل وتعظيم تأثيره. وهو ما يوطّد أيضاً علاقات العمل مع الأطراف المعنية ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين من أجل تعزيز فرص نجاح المشاريع واستدامتها. أضف إلى ذلك أنّ "الصندوق" أقام عدداً من الشراكات الاستراتيجية لطرح مبادرات جديدة. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه المبادرات:

- برنامج القرى المستدامة:

25- في مايو 2011م، أطلق "الصندوق" هذا البرنامج كي يُنقذ مبدئياً في 6 دول أفريقية خلال السنوات الثلاث اللاحقة. ويرمي هذا البرنامج، المستوحى جزئياً من "مشروع قرى الألفية للأمم المتحدة"، إلى توفير نموذج إنمائي متكامل ومتعدد القطاعات لحلّ مشكلة الفقر المدقع في المجتمعات الريفية. وانطلق بالفعل برنامجان للقرى المستدامة في كلّ من تشاد (منطقة سلامات) ومنطقة "كولبوس" غرب دارفور بالسودان. وبلغ التمويل المعتمد لهذا البرنامج 120 مليون دولار أمريكيّ (أي بمعدل 20 مليون دولار أمريكيّ للمشروع الواحد) في شكل قروض ومنح صغيرة. ويعكف "الصندوق" حالياً على المجموعة التالية من الدول التي ستستفيد من هذا البرنامج. وسيُنقذ هذا البرنامج بالتعاون مع "معهد الأرض" التابع لجامعة كولومبيا، و"مركز الأهداف الإنمائية للألفية" في مدينة نيروبي، و"المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا"، والهلال الأحمر القطري، وشركاء آخرين.

سادساً: المبادرات الجديدة

26- يعكف "الصندوق" حالياً على وضع برامج رائدة جديدة (مثل "برنامج الحدّ من الفقر في المناطق الحضرية"، و"برنامج الطاقة المتجدّدة من أجل الحدّ من الفقر"، و"برنامج إنقاذ الأمهات").

سابعاً: الآفاق المستقبلية

27- يعتزم "الصندوق" اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى مضاعفة الجهود لتعبئة الموارد وحشد التأييد. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- تعزيز الجهود من أجل تعبئة الموارد بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، واللجوء إلى مصادر غير تقليدية (مثل المحسنين، والهبات العينية، ووقف أراض في الدول الأعضاء، إلخ.)؛
- التعامل مع القطاع الخاص في إطار مبادرات "الصندوق" المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والاتصال بكبار الأثرياء - أفراداً ومؤسسات - في الدول الأعضاء للتماس مساهمتهم في "الصندوق"؛
- وضع استراتيجية "الصندوق" الثانية عن الفترة 2015-2017م؛
- إنشاء صناديق استثمارية خاصة معنية بمكافحة الفقر تحت رعاية "الصندوق". وستوجّه هذه الصناديق إلى تمويل الخدمات الأساسية للفقراء (كالتعليم الابتدائي، والرعاية الصحية الأولية، والتمويل الأصغر، والتنمية الزراعية والريفية، والطاقة من أجل الفقراء، والإغاثة العاجلة، وتعزيز القدرات المؤسسية)؛
- الالتزام التام بسياسة "الصندوق" الاستثمارية المعتمدة بغية زيادة مداخيله؛
- توسيع نطاق الشركات لتعزيز مالية "الصندوق".

الملحق 1
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
لائحة المساهمات
حتى 20 أبريل 2014م

الرقم	الدولة	التعهدات (بالدولار الأمريكي)	المبلغ المدفوع (بالدولار الأمريكي)
1	أفغانستان	لا يوجد تعهد	0
2	ألبانيا	10.000	0
3	الجزائر	50.000.000	50.000.000
4	أذربيجان	300.000	424.000
5	البحرين	2.000.000	2.000.000
6	بنغلاديش	13.000.000	3.000.000
7	بنين	12.250.000	0
8	بروناي	2.000.000	2.000.000
9	بوركينافاسو	2.200.000	2.238.000
10	الكاميرون	2.000.000	2.000.000
11	تشاد	2.000.000	0
12	القمر	لا يوجد تعهد	0
13	كوت ديفوار	5.000.000	0
14	جيبوتي	لا يوجد تعهد	0
15	مصر	10.000.000	10.000.000
16	الجابون	4.000.000	4.000.000
17	غامبيا	لا يوجد تعهد	12.000
18	غينيا	2.000.000	2.000.000
19	غينيا بيساو	لا يوجد تعهد	0
20	إندونيسيا	10.000.000	2.440.000
21	إيران	100.000.000	65.000.000
22	العراق	1.000.000	1.000.000
23	الأردن	3.000.000	3.000.000
24	كازاخستان	11.000.000	6.000.000
25	الكويت	300.000.000	300.000.000
26	قرغيزيا	لا يوجد تعهد	0
27	لبنان	1.000.000	1.000.000

0	لا يوجد تعهد	ليبيا	28
20.000.000	20.000.000	ماليزيا	29
0	لا يوجد تعهد	المالديف	30
0	4.000.000	مالي	31
0	5.000.000	موريتانيا	32
5.000.000	5.000.000	المغرب	33
200.000	200.000	موزمبيق	34
0	2.000.000	النيجر	35
2.000.000	2.000.000	نيجيريا	36
5.000.000	5.000.000	عُمان	37
5.116.000	10.000.000	باكستان	38
186.000	500.000	فلسطين	39
50.000.000	50.000.000	قطر	40
1.000.000.000	1.000.000.000	المملكة العربية السعودية	41
0	10.000.000	السنغال	42
300.000	1.000.000	سيراليون	43
0	لا يوجد تعهد	الصومال	44
944.000	15.000.000	السودان	45
500.000	500.000	سورينام	46
2.000.000	2.000.000	سوريا	47
0	لا يوجد تعهد	طاجيكستان	48
1.000.000	1.000.000	توغو	49
5.000.000	5.000.000	تونس	50
5.000.000	5.000.000	تركيا	51
0	لا يوجد تعهد	تركمينستان	52
0	100.000	أوغندا	53
0	لا يوجد تعهد	الإمارات العربية المتحدة	54
300.000	300.000	أوزبكستان	55
3.000.000	3.000.000	اليمن	56
600.000.000	1.000.000.000	البنك الإسلامي للتنمية	57
2.166.651.000	2.679.360.000	الإجمالي	

الدول التي لم تعلن عن أيّ تعهد: 12 دولة
الدول التي تعهدت ولم تدفع ما تعهدت به: 10 دول
الدول التي تعهدت ودفعت كلّ ما تعهدت به: 27 دولة
الدول التي تعهدت ودفعت بعض ما تعهدت به: 7 دول

نسبة التعهدات إلى الرأسمال المستهدف: 26.8%
نسبة رأس المال المدفوع إلى التعهدات: 21.7%